

دراسة

هل هناك انعكاسات إيجابية للصدمات النفطية (ارتفاع الأسعار) على لبنان؟ طبقاً للمعتاد التقليدي يبدو السؤال تهكمياً، لأن ارتفاع سعر هذه المادة مزيج كثيراً كما نختبر. ولكن الصورة الاقتصادية المكبّرة توضح العكس: الفوائد أكبر من المصاعب. هكذا تحتاج ورقة بحثية صدرت أخيراً عن صندوق النقد الدولي

محاسن الصدمة النفطية!

هكذا يكون لارتفاع أسعار البترول وقع إيجابي على لبنان



يقع لبنان في آخر مجموعة البلدان التي تتأثر إيجاباً بارتفاع أسعار الخام (هينم الموسوي)

55 مليون دولار

كلفة المشروع الذي طرحه وزير الطاقة جبران باسيل في حكومة تصريف الأعمال السابقة لتخزين النفط وضمان هامش للحكومة للتحكم في الأسعار

109.3 دولارات

سعر برميل النفط في سوق لندن لدى إغلاق التداول في جلسة أمس. وفي منتصف جلسة التداول في نيويورك كان سعر البرميل فوق 87 دولاراً

هنا تعتمد على أن ارتفاع الأسعار ينتج من جراء زيادة الطلب وصلابته.

ولكن ضعف التأثير لا يعني أنه يمكن تجاهله، تُحذّر الورقة. فمن الواضح أن بعض البلدان تأثرت سلباً على نحو ملحوظ بارتفاع أسعار النفط؛ كذلك فإن ارتفاع الأسعار نتيجة نقص المعروض (وليس زيادة الطلب من جانب البلدان المستهلكة) قد يؤدي إلى نتائج عكسية لما تفترضه الورقة في حال صدمات نفطية مستقبلية.

السعر بحدود الربع، وهو «تأثير متواضع» كما تفترض الورقة، إلا أن جزءاً من العائدات النفطية الإضافية الناتجة من جراء ارتفاع السعر، توظفه البلدان المصدرة المستفيدة في زيادة الواردات أو أي نوع آخر من التدفقات المالية العالمية. تلك التدفقات هي عبارة عن «إعادة تدوير البترول ودولارات عبر البلدان المصدرة للنفط».

هذا التوظيف يؤدي عملياً إلى استمرار ارتفاع الطلب على النفط في البلدان المستوردة، والخلاصة

وعموماً، يعني ارتفاع أسعار النفط الخام تباطؤاً في النمو الاقتصادي للبلد المستورد. تختلف نسبة هذا التباطؤ طبقاً لحجم الكمية المستوردة. وقد توصلت ورقة بحثية صادرة أخيراً عن صندوق النقد الدولي، بعنوان «الصدمات النفطية من منظور عالمي: هل هي سيئة إلى هذا الحد؟»، إلى معدل عالمي واضح: كل ارتفاع بنسبة 25% في سعر برميل النفط الخام العالمي يؤدي إلى هبوط الناتج المحلي الإجمالي بواقع 0,5%.

هناك علاقة سلبية سلبية مباشرة إذاً، بيد أن الورقة التي أعدها طوبياس راسموسن وأوغستين رويتمان تذهب لتؤكد العكس تحديداً؛ يقول الباحثان: «رغم أن

وفي هذا التحليل المقدم هناك منظور مختلف جذرياً عن العرف التقليدي، أعدت أبحاث معمّقة عليه (وأثبت علمياً) تحديداً على الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للنفط عالمياً، والمستورد الأول له. «فأسعار النفط تبدو على نحو مفاجئ مرتبطة كثيراً بالأوقات الطيبة للاقتصاد العالمي... وتظهر الولايات المتحدة مخالفة لهذا الاستنتاج، بكونها تتأثر سلباً بارتفاع أسعار النفط».

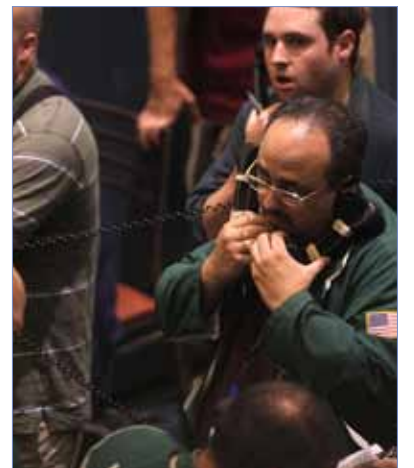
وحول العالم، تتابع الورقة، لم ترتبط حالات ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري بتراجع ناتج البلدان المختلفة، بل أتت إلى زيادة الاستيراد والتصدير، مع رصد تأثير سلبي متأخر على البلدان الصناعية/ المتقدمة.

ولكن ماذا عن التأثير السلبي المذكور آنفاً؟ يعود تقلص الناتج بواقع نصف نقطة مئوية الناتج من ارتفاع

كابوس حقيقي عاشته البلدان المستوردة للنفط، وبينها لبنان، في عام 2008. حينها قارب سعر برميل النفط عتبة 150 دولاراً، وهو مستوى قياسي. ليست المسألة غريبة، فكلما ترتفع كلفة فاتورة استيراد هذه السلعة الاستراتيجية، تتأثر موازنات العائلات ويشعر أفرادها بالوخز (بدءاً بالبنزين وصولاً إلى التدفئة، مروراً بالماكل، وتحديدًا الخبز). كذلك يختل الميزان التجاري لهذا البلد، ما يعني ضعفاً في مراكمة الاحتياطيات الأجنبية الأساسية للصمود أمام العواصف، وربما (إذا استمر النمط السلبي) تأثر سعر صرف العملة الوطنية.

لماذا يرتفع سعر النفط؟

في المبدأ، ينتج ارتفاع أسعار النفط عالمياً، من وجهة نظر اقتصادية مجزأة، إما من ارتفاع الطلب أو من تقلص العرض. وفي الحالة الأولى، فإن ما يُرصد في أي بلد يكون إنتاجاً أعلى من المعدل وتجارة أعلى بطبيعة الحال، تقول الورقة البحثية. غير أنها لا تنطرق إلى دور المضاربة على عقود النفط في الأسواق المالية في الرفع المصطنع للأسعار. وهي مسألة غريبة نظراً إلى أن الأسعار تتحدد في البورصات!



قطاعات

طاقة

مالية عامة

طابوريان يستغرب الهجوم على خطة الكهرباء

وأشار إلى أن المطالبة بتأخير معالجة الأزمة إلى حين الحصول على موافقة الصناديق العربية لتمويل جزء من الأشغال خطيرة للغاية، لأن التأخير الذي يتأتى من معاملات الصناديق وإجراءاتها من أجل درس الموافقة أو عدمها ذو أعباء تفوق المرود المنتظر منها، علماً بأن الصناديق كانت قد أبدت استعدادها للقيام بتمويل لاحق لمشاريع أشغال الكهرباء. واستغرب المكتب «اعتراض فريق النائب يوسف على ثلاث نقاط فائدة تمثل الفارق بين كلفة الاقتراض بموجب سندات خزينة اليوم، وكلفة الاقتراض عن طريق الصناديق العربية من أجل مشاريع الكهرباء، فيما الفريق ذاته، وعلى رأسه الرئيس الأسبق للحكومة فؤاد السنيورة، كان ينوي السير بمشاريع تمويل أشغال الكهرباء عن طريق شركات خاصة عائدة للفريق ذاته بموجب نظام IPP الذي تتجاوز كلفته 20 في المئة، الأمر الذي تصدى له الوزير طابوريان خلال توليه وزارة الطاقة والمياه».

لا تزال خطة إصلاح الكهرباء محط أخذ ورد. فيوم أمس، أعلن الوزير السابق للطاقة والمياه الحالي جبران باسيل هي نتاج تسوية مع فريق تيار المستقبل، وأنه من المفارقات أن «تيار المستقبل» اعترض على هذه الخطة في مجلس النواب. ولفت بيان صادر عن المكتب الإعلامي لطابوريان إلى أن أزمة الكهرباء في لبنان متأتية من عدم كفاية قدرة لبنان الإنتاجية بسبب امتناع الحكومات المتعاقبة عن الاستثمار في القطاع من جهة، ومن كلفة مالية هائلة في التشغيل نتجت من غياب استراتيجية محروقات صحية، الأمر الذي دفع طابوريان خلال توليه حقيبة الطاقة والمياه إلى وضع خطة «لمعالجة القصور التقني في الكهرباء في لبنان على مستويين، إلا أن رئيس الحكومة آنذاك فؤاد السنيورة ظل ممتنعاً عن وضع التقرير الذي رفعه إليه طابوريان عن الكهرباء وخطة إصلاحها على جدول أعمال مجلس الوزراء، من دون أي مبرر مقنع».

1304 مليارات ليرة العجز حتى حزيران

وبلغ إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة المحصلة خلال النصف الأول من 2011 ما قيمته 7186 مليار ليرة، أي بزيادة 639 مليار ليرة مقارنة 2010، وكذلك بلغت إيرادات الموازنة 6835 مليار ليرة. واللائق أن وزارة المال صححت طريقة إعلانها النتائج المالية، بحيث أدرجت تقديرات عائدات الاتصالات لكي تعطي صورة كاملة عن هذه النتائج. فقد أضيفت إلى الإيرادات القيمة المقدرة لإيرادات الاتصالات عن النصف الأول من 2011 بنحو 1061 مليار ليرة، التي لم تحوّل بعد إلى حساب الخزينة في مصرف لبنان، وذلك بحسب تقديرات وزارة الاتصالات. وبلغ إجمالي الإنفاق 8490 مليار ليرة مقابل 7916 مليار ليرة للفترة ذاتها من 2010، أي بارتفاع قيمته 574 مليار ليرة، يعود جزء منه إلى ارتفاع الإنفاق على كهرباء لبنان بنحو 183 مليار ليرة، فيما بلغ مجموع الإنفاق من خارج خدمة الدين العام 5480 مليار ليرة مقارنة مع 4895 للفترة نفسها من 2010.

انخفض العجز الإجمالي خلال النصف الأول من السنة الجارية إلى 1304 مليارات ليرة، فيما ارتفع الفائض الأولي إلى 1706 مليارات ليرة، وزادت النفقات الإجمالية بقيمة 574 مليار ليرة، والإيرادات بقيمة 639 مليار ليرة. وهذه النتائج التي أظهرتها المالية العامة، وفقاً للبيان الشهري الصادر عن وزارة المال، الذي يلخص عمليات الموازنة والخزينة، كانت قد شهدت تطوراً في تركيبها، لكونها تضمنت ضمن باب الإيرادات، نحو ألف مليار ليرة كتحويلات مقدّرة من وزارة الاتصالات عن الفترة المذكورة. يشير بيان الوزارة إلى أن العجز الإجمالي (الموازنة وعمليات الخزينة) انخفض خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية إلى 1304 مليارات ليرة، أي بتراجع 65 مليار ليرة، علماً بأن العجز المحقق في الفترة نفسها من 2010 كان يبلغ 1370 مليار ليرة. أما الفائض الأولي الإجمالي فقد زاد بقيمة 54 مليار ليرة ليصبح 1706 مليارات ليرة.